الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لغسيل الأموال

زياد عربية ابن علي

يعد غسيل الأموال Money Laundering من الصور الحديثة للجرائم الاقتصادية التي كثر الحديث عنها في الآونة الأخيرة، وهو ظاهرة ترتبط بالجريمة المنظمة Organized Crime وعلى الأخص جرائم الاتجار بالمخدرات، الإرهاب، تهريب الأسلحة، الرقيق الأبيض، الغش و التزييف، الفساد السياسي و المالي، وغيرها، كما تتصل بالبنوك و المؤسسات المالية الأخرى لما توفره عملياتها من قنوات تستخدم في غسيل الأموال غير النظيفة.

وتشكل ظاهرة غسيل الأموال مشكلة عالمية، إذ يقدر خبراء صندوق النقد الدولي حجم الأموال المغسولة سنوياً بمبلغ يتراوح بين ٦٢٠ مليار دولار و ١,٦ تريليون دولار، بما نسبته ٢ ٪ إلى ٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام ١٩٩٩،أي بما يعادل أكثر من ضعف قيمة الناتج العالمي من البترول. وتشير بعض البيانات المتوافرة إلى أن عمليات غسيل الأموال في روسيا تتراوح ما بين ٢٥ ٪ و ٥٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لروسيا، وحوالي ١٠ ٪ لجمهورية التشيك و ٧ ٪ إلى ١٣ ٪ لبريطانية، وتأتي الولايات المتحدة في مقدمة الدول التي يتم فيها غسيل الأموال حيث يقدر حجم الأموال التي يتم غسلها سنوياً عن جرائم المخدرات وحدها بحوالي ٣٠٠ مليار دولار، تليها سويسرا و المكسيك و روسيا وإسرائيل و الفلبين ودومنيك وباناما وإمارة ليختشتين.

وقد أدت ظاهرة غسيل الأموال إلى ظهور طائفة جديدة من المجرمين مستقلة ومختلفة عن طائفة المجرمين في الجرائم الأساسية، من مرتكبي الجرائم الدولية أو المنظمة التي نتجت عنها الأموال غير النظيفة. وهذه الطائفة الجديدة من المجرمين تؤدي خدمات إلى المجرمين الآخرين، وتضم أشخاصاً من المحامين و المصرفيين و المحاسبين ورجال الأعمال، وذلك لما تدره عمليات غسيل الأموال من أرباح طائلة لهم تتراوح ما بين ٢ ٪ إلى ٢٠ ٪ من حجم الأموال التي يتم غسيلها. إن الهدف الرئيس من غسيل الأموال هو إضفاء الشرعية على أموال هي في الأصل ذات مصدر غير مشروع. بهذا الشأن سنلقي الضوء على ماهية غسيل الأموال و على الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لغسيل الأموال.

أولاً –ماهية غسيل الأموال:

غسيل الأموال مصطلح حديث نسبياً وكان يبدو لوقت قريب غريباً جداً على لغة الأجهزة الشرطية المعنية، ومبهماً بالنسبة للكثير من الناس. وبدأ استخدام هذا المصطلح في الولايات المتحدة نسبة إلى مؤسسات الغسل التي تمتلكها المافيا، وهي مؤسسات نقدية كان يتاح فيها مزج الإيرادات المشروعة بالإيرادات غير المشروعة إلى حد تظهر عنده الإيرادات كافة كأنها متحصلة من مصدر مشروع. وكان أول استخدام لتعبير غسيل الأموال في سياق قانوني أو قضائي حصل في قضية ضبطت في الولايات المتحدة اشتملت على مصادرة أموال قيل أنها مغسولة ومتأتية من الاتجار غير المشروع بالكوكايين الكولومبي، وقد تطورت عمليات غسل الأموال بعد ذلك وأصبحت أكثر تعقيداً واستخدمت أحدث التكنولوجيات لإخفاء طابع الأموال أو مصدرها أو استخدامها الحقيقي.

وتوجد مسميات أخرى يطلقها الناطقون باللغة العربية على غسيل الأموال مثل تبييض الأموال وتطهير الأموال وتنظيف الأموال وكلها تؤدي إلى المعنى نفسه ، وإن كانت الترجمة الدقيقة للمصطلح الإنكليزي Money Laundering هي غسل الأموال، وهي الترجمة التي أخذت بها هيئة الأمم المتحدة في وثائقها. هناك تعريفات عديدة لغسيل الأموال، فخبراء التدريب ببرنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات يعرفون غسل الأموال بأنه عملية يلجأ إليها من يتعاطى الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة لإخفاء وجود دخل أو لإخفاء مصدره غير المشروع، أو استخدام الدخل في وجه غير مشروع، ثم يقوم بتمويه ذلك في الدخل ليجعله يبدو وكأنه دخل مشروع، وهو بعبارة أبسط التصرف في النقود بطريقة تخفي مصدرها و أصلها الحقيقي. ويعرفه محمد فتحي عيد بقوله : هو أية عملية من شأنها إخفاء المصدر غير المشروع الذي اكتسبت منه الأموال. ونعرفه بأنه عملية يلجأ إليها من يعمل في تجارة المخدرات و الجريمة المنظمة وغير المنظمة لإخفاء المصدر الحقيقي للدخل غير المشروع و القيام بأعمال أخرى للتمويه كي يتم إضفاء الشرعية على الدخل الذي تحقق.

ثانياً –مراحل الغسل :

يمر هذا النشاط بثلاث مراحل أساسية، في المرحلة الأولى تتم تجزئة الأموال القذرة إلى مبالغ صغيرة أقل لفتاً للانتباه، ويتم إيداعها في حسابات مصرفية متعددة، كما يمكن أن تتم من خلال شراء العقارات أو الذهب و المجوهرات الثمينة أو التحف النادرة أو السلع المعمرة أو في شراء الأسهم و السندات أو الدخول في مشاركات استثمارية داخل البلاد أو خارجها. وفي المرحلة الثانية يتم إجراء تصرفات جديدة لتغيير الاستخدامات التي تمت في المرحلة الأولى في محاولة لقطع الصلة بين المصدر و الحصيلة، حيث يلجأ صاحب الدخل غير المشروع إلى بيع ما اشتراه أو من خلال تحويل الأرصدة إلى حسابات في مصارف دولية منتشرة حول العالم. وفي المرحلة الثالثة و الأخيرة من العملية يأتي دور إدماج المال المنظف مجدداً في دورة الاقتصاد الداخلي أو الدولي على شكل استثمارات مباشرة في العقارات، أو في السلع الفخمة أو الاستثمار في البورصة أو شراء الحصص من الشركات.

ثالثاً –الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لغسيل الأموال :

أ –الآثار الاقتصادية :

١ – إن نجاح تسرب الأموال المغسولة إلى الاقتصاد القومي يؤدي إلى حدوث تشوه في نمط الإنفاق و الاستهلاك، مما يؤدي إلى نقص المدخرات اللازمة للاستثمار وبالتالي حرمان النشاطات الاقتصادية المهمة من الاستثمار النافع للمجتمع.

٢ – إن نجاح خروج الأموال المغسولة من الاقتصاد القومي للدول يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات وحدوث أزمة سيولة في النقد الأجنبي مما يهدد احتياطيات الدولة لدى البنك المركزي من العملات المدخرة.

٣ – أثبتت إحدى الدراسات التي أعدت في الولايات المتحدة أن غسل الأموال يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية بنسبة ٢٧ ٪ في المتوسط، حيث ينمو القطاع الاقتصادي غير الرسمي بمعدل أسرع من معدل نمو اقتصاديات القطاع الرسمي.

المشاركة في المؤتمر الآسيوي الافريقي ٢٠٠٥ لتنمية التجارة والاستثمار

بسعاد عباس راشد

من المقرر ان يشارك وفد عراقي رسمي يضم ممثلين عن منظمات القطاع الخاص الاقتصادية المهنية في المؤتمر الآسيوي الأفريقي ٢٠٠٥ لتنمية التجارة و الاستثمار الذي سيقام في اندونيسسا للفترة من ١٨ – ٢٣ ،نيسان ٢٠٠٥ .

وقد دعت وزارة التجارة اتحاد رجال الاعمال العراقيين لتسمية ممثله في الوفد العراقي، إذ تم ترشيح السيد حسين ذياب آل مباركة نائب رئيس الاتحاد للمشاركة في المؤتمر

اللجنة العراقية الاوكرانية المشتركة

ترأس السيد مستشار وزارة الصناعة و المعادن طه إسماعيل محمد نائب رئيس الجانب العراقي في اللجنة العراقية – الاوكرانية المشتركة اجتماعاً تمهيدياً أولياً لأعضاء الجانب العراقي، حيث جرت مناقشة ورقة عمل بهذا الشأن.

وقد شارك في الاجتماع ممثلاً عن اتحاد رجال الاعمال العراقيين السيد حميد الدجيلي وأبدى ملاحظاته وتصوراته حول سبل تطوير وتنشيط العلاقات الاقتصادية العراقية الاوكرانية.

متحدث :اوبك لا تستبعد تأجيل ضخ زيادة إضافية في الانتاج اذا استمر تراجع الاسعار

اكدت منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) تجميد الزيادة الثانية في الانتاج حاليا لان ضخها مرهون ببقاء الاسعار عند مستويات مرتفعة.

وقال المتحدث الاعلامي باسم الاوبيك الدكتور عبدالرحمن الخريجي لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان بقاء الاسعار عند مستويات تراها المنظمة بانها مرتفعة يدفع بالمنظمة النظر في زيادة اضافية موضحا ان الاسعار شهدت ولليوم السابع على التوالي تراجعا ملحوظا.

واضاف الخريجي ان اوبيك تعمل حاليا على تحديد اتجاه الاسعار فيما اذا كان تصاعديا او تنازليا مشيرا الى ان هناك مؤشرات تتحكم بصعود الاسعار وهبوطها .

واوضح ان اوبيك تراقب تطورات السوق النفطية بشكل مكثف من خلال المشاورات والتنسيق المستمر بين الدول الاعضاء ولاسيما ما يتصل بتحديد موعد طرح الزيادة الاضافية البالغة ٥٠٠ الف برميل في اليوم التي اقرت خلال مؤتمر اصفهان الوزاري في شهر آذار الماضي .

واكد استمرار المشاورات بين رئيس الاوبيك وباقي وزراء نفطها بشان امكانية تفعيل الزيادة الثانية موضحا أنه لم يتخذ أي قرار بهذا الخصوص بعد .

واشار الى ان المشاورات تعتبر عملية مستمرة وليست مرتبطة بوقت معين معربا عن اعتقاده انه من خلال المشاورات ستتضح الصورة فيما اذا يفضل الوزراء تفعيل الزيادة الاضافية في شهر آيار المقبل او الانتظار حتى انعقاد الاجتماع العادي الوزاري المقرر في شهر حزيران المقبل .

وتوقع ان يتم تاجيل الزيادة في الوقت الحاضر في حال استمرار هبوط الاسعار مشيرا الى ان الاوبيك تفضل التريث لحين اتضاح الصورة التي وصفها بانها تتسم بالغموض بعد ان فقدت سلتها خلال الايام القليلة الماضية اكثر من ثلاثة دولارات لتستقر عند حوالي ٤٧ دولارا.

وعزا الخريجي تراجع اسعار النفط الى عوامل عديدة بينها التقارير الاخيرة التي تشير الى ارتفاع المخزون في الولايات المتحدة ووجود امدادات كافية في السوق حيث انخفضت الاسعار مؤخرا الى حدود ٥٠ دولارا للبرميل اضافة الى العوامل الجيوسياسية والمضاربات في السوق .

واقر بصعوبة تحديد اتجاه الاسعار في المستقبل غير انه اوضح انه في ظل ارتفاع مستوى المخزون العالمي من الخام هناك اسباب مقنعة ترجح اتجاه الاسعار الى الانخفاض.

وتطرق الى التعاون بين اوبيك وباقي المنتجين وقال ان هناك تعاونا مستمرا بين الطرفين تمليه ظروف السوق ومعادلة العرض والطلب حيث يحرص الطرفان على ضمان امدادات كافية للسوق وباسعار معقولة .

وحول قدرة المنتجين من خارج اوبيك على رفع انتاجهم لتخفيف العبأ عن الدول الاعضاء لا سيما وان بعض الدول من داخل المنظمة تنتج باقصى طاقتها اشار الى انه يبدو بان امكاناتهم تظل متواضعة لتلبية الطلب العالمي المتنامي على الطاقة.

دول الخليج وجدت صعوبة في زيادة نسبة العمالة الوطنية في قطاع الصناعة

قال تقرير صناعي ان دول مجلس التعاون وجدت صعوبة بالغة فى زيادة نسبة العمالة الوطنية في قطاع الصناعة بالرغم من ادراكها لأهمية وجود عمالة وطنية فى هذا القطاع المهم والحيوي .

وذكر تقرير لمنظمة الخليج للاستشارات الاقتصادية (مقرها الدوحة) انه رغم الجهود التى بذلت فى الماضى ورغم ان دول المجلس حققت زيادة فى نسبة العمالة الوطنية الى اجمالى العمالة الصناعية الا انها لاتزال دون المستوى المطلوب .

واضاف ان القسم الاكبر من العمالة ما زالت تسيطر عليه العمالة الوافدة حيث تتراوح نسبة العمالة الوطنية فى الصناعة بين اثنان فى المائة فى الامارات و ٣٢ فى المائة فى البحرين .

وافاد انه تاتى كل من السعودية وعمان فى مركز متوسط ياتى بعدها الكويت ثم قطر.

وحول معدلات النمو الصناعي اكد التقرير ان عوامل السوق والموارد الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة لعبت بدرجة ما دورا في تحديد معدلات النمو الصناعى وتحديد درجة التفاوت بين الدول فى هذا المجال.

وبين التقرير ان الحوافز والتسهيلات المختلفة كما وكيفا والتى تقدمها دول المجلس الى الصناعات لديها ساهمت في تعميق التفاوت وزيادته فى بعض الاحيان لصالح الدول الاكثر توفيرا لتلك الحوافز والتسهيلات من غيرها . وفيما يتعلق بايجاد درجة معقولة من الاكتفاء الذاتى فى انتاج السلع المصنعة بدول المجلس اوضح التقرير انه رغم الجهود الكبيرة التى قامت بها دول المجلس لتحقيق درجة اكبر من الاكتفاء الذاتى الا ان معدل التطور فى الاكتفاء الذاتى كان بطيئا للغاية.

واضاف ان دول المجلس عملت بكفاءة وحققت درجة مقبولة من الاكتفاء الذاتى فى بعض المنتجات الاساسية والاستهلاكية على حد سواء مثل الالمنيوم الاولى والحديد والصلب والمنظفات الصناعية والزيوت بانواعها المعدنية والنباتية ومنتجات الالبان والعصائر والاسمنت ومنتجات البلاستيك والكابلات الكهربائية والالمنيوم المسحوب وغير ذلك من المنتجات الاخرى .

ودعا التقرير الى ايجاد قاعدة اصيلة للبحوث والعلوم التطبيقية والتكنولوجية اذ ان التوطين والتطوير التكنولوجى هما الاساس لاى عملية صناعية راسخة ومفيدة وطويلة المدى اذ ان الصناعة ليست فقط في المنشآت والتجهيزات او ما تحتاجه من مدخلات او ما توفر من عمالة بل هى مخزون من التراكم التكنولوجى والادارى لدى البشر.

واوضح التقرير انه لا يمكن لاى من دول الخليج او الدول العربية ان تكون دولا صناعية مهما تكن اهمية الصناعة من انتاجها القومى وفى توفير فرص العمالة لسكانها وفى تأمين حاجاتها من العديد من المنتجات بل وفى زيادة صادراتها الى الخارج ما لم تكن لديها القدرة على ان تصنع المحرك والسيارة والالة الحاسبة ويكون لديها القدرة على الابداع.

وذكر ان هذا الهدف لن يصبح ممكنا الا بتطوير مراكز البحوث النظرية والتطبيقية فى الشركات والمعاهد والجامعات الخليجية.

واشار التقرير الى انه رغم التقدم الذى تحقق فى هذا المجال الا ان الانفاق على البحث والتطوير سواء من قبل الحكومات او من قبل الشركات ما زال ضعيفا جدا.

الشركات المصرية تنتظر الحصول على أموالها

يبدو ان الانتخابات التي جرت في العراق مؤخراً قد حددت من الذي سيدير دفة الأمور في تلك الدولة العربية المحاطة بالصعوبات، و لكن الشركات المصرية التي كانت تعمل في العراق سابقا تطرح تساؤلاتها بخصوص التغيرات التي طرأت في العراق و ما تعني هذه التغيرات لهم في المستقبل. حيث ما يزال العشرات من المصدرين الذين مارسوا أعمالاً تجارية مع النظام السابق بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء الذي رعته الأمم المتحدة ينتظرون الحصول على أموالهم التي لم تدفع لهم.

و قد أشار تقرير مشترك صدر عن وزارة التجارة الخارجية المصرية و البنك المركزي المصري CBE في كانون الثاني الماضي الى ان النظام العراقي السابق يدين للشركات المصرية بمبلغ قدره ١٣١,٩ مليون دولار. حيث يغطي هذا المبلغ أجمالي الديون و الفوائد المترتبة عليها، فضلا عن المبلغ المودع في بنك عراقي وديعة ضامنة. و يذكر ان النظام السابق كان قد فرض على المصدرين إيداع ١٠ ٪ من قيمة العقود في بنك عراقي لضمان وصول السلع المشحونة.

و قد وافق النظام السابق على عقود تصل قيمتها الإجمالية الى ملياري دولار مع الشركات المصرية عام ٢٠٠٢، حيث شملت هذه العقود تصدير المواد الغذائية و المستحضرات الطبية و المواد الصناعية ضمن إطار المرحلة العاشرة من برنامج النفط مقابل الغذاء. و عندها كان العراق ثاني اكبر المستوردين للبضائع المصرية بعد المملكة العربية السعودية.

و مع ذلك، قالت الحكومة المصرية في وقت سابق أنها سوف لن تطالب الجانب العراقي بدفع المبالغ المستحقة عليه الى المصدرين و لن تحاول استرجاع ودائعهم في البنوك العراقية حتى يتم انتخاب حكومة عراقية جديدة.

و قال مصدر في البنك المركزي المصري ان هذه القضايا ستبقى مغلقة حتى يوافق البنك المركزي العراقي على بدء المفاوضات مرة ثانية.

و في السنة الماضية أرسل اتحاد الصناعات المصرية قائمة تفصيلية الى الحكومة المصرية تتضمن أسماء ٣٩ شركة و الخسائر التي تعرضت لها و التي قُدرت بـ ٩٠٠ مليون يورو. و مع ذلك يخشى المسؤولون من فقدان هذه المبالغ إلى الأبد. و يقول علاء عز، المستشار في إتحاد الصناعات المصرية : " أنني أخشى من عدم قدرة الشركات على الحصول على أموالها التي أنفقتها في السوق العراقية" و أضاف " ان هذا حدث من قبل في حرب الخليج الأولى و قد يحدث هذا ثانية".

و تحدث مكتب الشركة الأهلية للغزل و النسيج في القاهرة مع مجلة Business Monthly قائلا ان الشركة ما تزال تنتظر تسلم ٦٥٠ ألف دولار مستحقة الدفع من الحكومة العراقية.

و قال متحدث باسم الشركة أنه غير متفائل بأية تسوية محتملة، موضحاً حالة التشوش التي يعيشها العراق. و قال " إذا ما حصلت المئات من الشركات التي تعرضت إلى الخسائر أثناء حرب الخليج الأولى على شيء ما، فستكون هنالك بارقة أمل في الحصول على بعض من أموالنا".

و مع ذلك يصر المسؤولون العراقيون على ان كل المعاملات التجارية الشرعية ستُحترم. حيث يقول السيد حسين الازري، مدير و رئيس مجلس إدارة البنك التجاري العراقي (TBI) انه على الرغم من فضائح الفساد التي تتعلق ببرنامج النفط مقابل الغذاء التابع للامم المتحدة، فان كل المتعاقدين الذين عملوا ضمن القنوات الرسمية سيكون لهم الحق في استرجاع أموالهم المترتبة الدفع و من دون أية عراقيل تذكر.

و يطلب من المتعاقدين العاملين بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء التعامل من خلال بنك باريس الوطني متعدد الجنسيات، بي أن بي باريباس، الذي تودع فيه التأمينات على التعاملات التجارية المسموح بها بموجب البرنامج الإنساني. حيث يقول السيد الازري" هنالك وضعت التأمينات المخصصة لعقود برنامج النفط مقابل الغذاء وما تزال قائمة"مشيرا إلى انه " إذا ما خُصصت الأموال بموجب رسائل الاعتماد المناسبة عن طريق ، بنك بي أن بي باريباس، عندها لا توجد أية مشاكل تذكر".

و كان البنك التجاري العراقي قد تأسس أواخر عام ٢٠٠٣، بعد سقوط النظام السابق، لذلك فان هذا المصرف لم تكن له أية علاقة مباشرة مع عقود النفط مقابل الغذاء. و مع ذلك فان البعض من العاملين في المصرف كانوا يعملون في السابق في دوائر حكومية يقال أنها تورطت في دفع عمولات إلى مسؤولين في الأمم المتحدة.

و استنادا إلى السيد الازري، فان رسائل الاعتماد الخاصة ببرنامج النفط مقابل الغذاء ما تزال سارية المفعول لدى بنك باريس الوطني، بي أن بي باريباس. حيث تم تحويل القسم القليل منها الى البنك التجاري العراقي وذلك بشكل يتيح إستمرار تلك الأعمال التجارية حتى بعد تغير النظام.

و يقول " علينا أن ندقق تلك الاعتمادات بتأنٍ" متوقعا قيام بعض المتعاقدين المصريين بالعمل من دون رسائل اعتماد مناسبة أو حتى تزوير البعض منها لغرض الحصول على أعلى نسبة من الأرباح.

ترجمة : سامي عبد الله
محمد جواد
عن مجلة Business Monthly